

أليات تطوير قطاع الإسكان من المنظور البيئي

عبدالخالق عبدالرحمن عواد ، مصطفى يحيى عبد المنعم محمد

كلية التخطيط الإقليمي والعمراني-جامعة القاهرة

abokhalek@yahoo.com

Mostafa.Yehia@cu.edu.eg

المستخلص

تواجه عملية التخطيط في مصر بعض نواحي القصور من حيث عدم الإهتمام بأبعاد وركائز التنمية المستدامة وعدم أخذها في الاعتبار بصورة رئيسية في عملية التنمية العمرانية للمدن في قطاعاتها المختلفة على الرغم من تأثيرها على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية من خلال تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون أن تساهم على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها الخاصة، وهناك ثلاث أبعاد رئيسية لمفهوم للتنمية المستدامة وهي النمو الذي يعنى إيجاد فرص العمل الجديدة وزيادة الإنتاج والتنمية وتتضمن التغيير والارتقاء بالبيئة الأساسية وتنمية الموارد البشرية والربط بين القطاعات المحلية وأخيرا الأستدامة التي تتضمن فكر التوازن والحفاظ على الموارد والإستفادة منها وتمييزها وزيادة القدرة المحلية على التخطيط والإدارة والمشاركة والدعم المحلي (ريمان، 2002)، كما تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين وتطوير البيئة العمرانية والمحافظة على الموارد الموجودة وإنتاجية الأرض وتحسين نوعية البيئة وتحقيق العدالة الإجتماعية، وتختلف الإستدامة طبقاً لحجم وكثافة وموقع التجمعات البشرية . يتم تقييم أستدامة التجمعات من خلال مجموعة من أدوات التقييم المختلفة كل منها لها ما يميزها من خلال البعد الذي تعكسه سواء كان أجتماعي أو أقتصادي أو بيئي أو شامل وسيتم الإعتماد على البصمة البيئية لما تركز عليه من بعد بيئي وعمراني شامل وتدرس مساحةاً لأرض المطلوبة لتزويد السكان بالموارد وقياس المساحة التي تتطلبها أمتصاص نفاياتهم وتوفير معيار واضح التقييم القدرة الاستيعابية على التحمل والتجاوز والسماح بتقييم أثار استخدام الموارد الطبيعية على القدرة التجديدية للنظم الإيكولوجية وذلك يؤدي إلى تحسين البيئة العمرانية والسعي نحو أستدامة التجمعات العمرانية بقطاعاتها المختلفة (إسكان- نقل - خدمات - سياحة -) ويتم التركيز على قطاع الإسكان في التقييم البيئي باعتباره أحد أهم القطاعات المكونة للتجمعات العمرانية والذي يمثل ما يقرب من 60% من الهيكل الرئيسي المكون لأى تجمع عمراني ويتم ضخ أستثمارات تصل إلى 72.5 مليار جنية ويعتبر أكثر القطاعات التي يتم توجيه الإستثمارات لها وتصل إلى نسبة 39% من أجمالي الإستثمارات في التجمعات العمرانية (مرصد العمران ، 2019)، ويتناول البحث أليات تطوير قطاع الإسكان من المنظور البيئي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الإعتماد على البصمة البيئية، ويتم ذلك من خلال دراسة كل من منظومة الإسكان كأحد القطاعات الأساسية للعمران و التنمية المستدامة والتقييم البيئي ومن ثم البصمة البيئية كأحد أدوات التقييم البيئي والإطار النظرى لتقييم أستدامة قطاع الإسكان من منظور البصمة البيئية ودراسة حالة لنموذج تجمع عمراني لتحديد إيجابيات وسلبيات التنمية العمرانية في قطاع الإسكان من منظور البصمة البيئية ومن خلالها يتم تحديد أليات تطوير قطاع الإسكان من منظور البصمة البيئية من خلال مجموعة من التوصيات لتحسين الإيجابيات وتعظيم الإستفادة منها وتلاشي السلبيات ومحاولة تقاؤها من أجل السعي لتطوير قطاع الإسكان .

الكلمات المفتاحية: البصمة البيئية - التقييم البيئي - البصمة البيئية للإسكان - القدرة البيولوجية - إستدامة المدن.

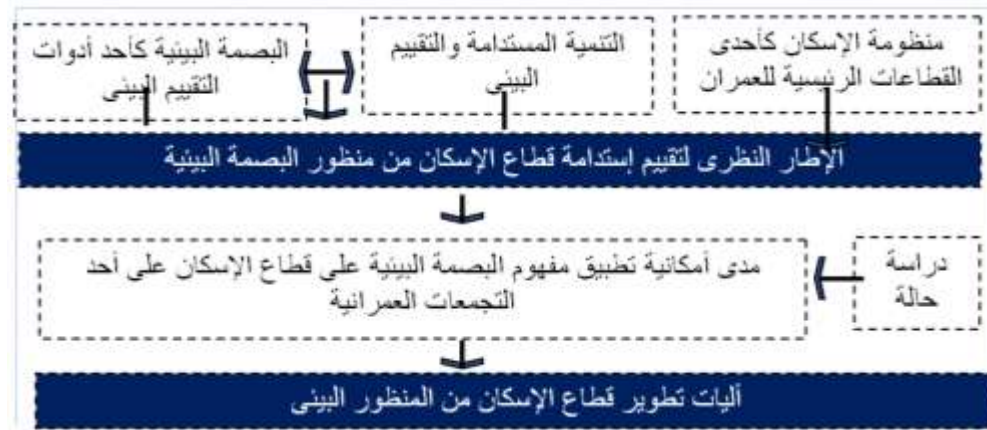
المقدمة

تهدف عملية التنمية العمرانية في مصر بحلول عام 2030 إلى " أن تكون مصر بمساحة أرضها وخصوبة موقعها قادرة على أستيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية " (طبقاً لأستراتيجية التنمية المستدامة - 2030) وفي ظل تلك التنمية العمرانية لابد من الأخذ في الأعتبار ركائز وأبعاد التنمية المستدامة وأنعكاسها على القطاعات والمشروعات المختلفة بمدخلها المتنوع لذلك يتم التركيز على التنمية العمرانية للتجمعات في تلك الدراسة وبالأخص قطاع الإسكان لدوره وأهميته في تكوين الهيكل الرئيسي للمدينة وتلبية الأحتياجات المكانية للسكان ويتضح من خلال ذلك أهمية أستدامة قطاع الإسكان في التجمعات العمرانية من خلال استخدام نتائج مقياس رقمية يمكن التعبير من خلالها على أستدامة قطاع الإسكان ويمكن تحقيق ذلك من خلال إحدى أدوات التقييم البيئي التي تركز على قياسات مكانية تعكس أبعاد التنمية المستدامة وهي البصمة البيئية لذلك يتم صياغتها من خلال إطار نظري يوضح العلاقة بين قطاع الإسكان والبصمة البيئية لتحديد الإيجابيات والسلبيات

ولتحسينها وتطوير قطاع الإسكان من خلال التوصيات للسعي والوصول نحو الإستدامة العمرانية والبيئية وقياس مدى الإستدامة وتحسينها على المراحل الزمنية مختلفة .

منهجية الدراسة

يوضح الشكل (1) منهجية إجراء الدراسة.



شكل (1). منهجية الدراسة

1- منظومة الإسكان كأحدى القطاعات الرئيسية للعمران

تعتبر مشكلة إسكان محدودي الدخل بمصر بمثابة أزمة مستحكمة، حيث أن مشكلة الإسكان في مصر أساسا ليست هي مشكلة الفجوة بين العرض والطلب على المساكن فقط، ولكنها في الأساس هي مشكلة الاختلال في نوعيات المعروض والمطلوب من الوحدات السكنية، وما يتناسب منها مع احتياجات وإمكانيات الفئات المختلفة، وأسباب الأزمة تتمثل في عدم قدرة محدودي الدخل علي دفع قيمة الوحدات السكنية بالإضافة الي إن المشكلة أساسا تكمن في المشاكل المركبة خاصة في الدول النامية ذات معدلات النمو السكاني والتحضر المرتفعين والتي تتباين فيها فئات السكان تباين كبير وتتشابك فيها المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والحضرية⁽¹⁾.

• أبعاد منظومة الإسكان وتحدياتها بمصر

برزت مشكلة الإسكان في مصر بصورة حادة مع بداية الستينات مع ارتفاع معدلات النمو السكاني وتزايد الهجرة المكثفة من الريف إلى المدينة وتدخل الدولة في سوق البناء وإصدارها لعدة قوانين لتخفيض إيجار المساكن لصالح الطبقات الفقيرة ، والذي أدى إلي إجماع القطاع الخاص عن الاستثمار في الإسكان الاقتصادي وبالتالي كان على الدولة تحمل عبء القيام بتوفير الإسكان الاقتصادي للفئات الفقيرة من المجتمع. بينما في الستينات والسبعينات ظهر اتجاه المشاركة الفعالة بين مستعملين المساكن وجهات الإمداد بالمساكن في عملية الإسكان ، وبناء عليه تبلورت منظومة أبعاد مشكلة الإسكان في البعد السكاني وهو الخاص بفئات السكان⁽²⁾ ، والبعد التنفيذي وهو مرتبط بالجهات القائمة بتوفير المسكن، والبعد التشريعي والمسئول عن القوي المنظمة والمسيطرة علي العملية، وذلك كما يوضحه الشكل (2).



شكل (2). أبعاد منظومة الإسكان

المصدر: الباحث إستنادا إلى⁽¹⁾

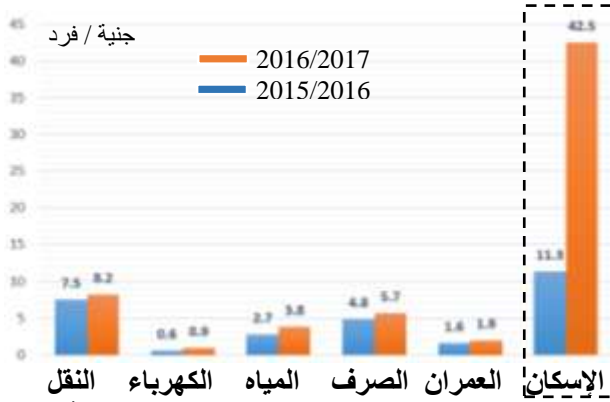
البعد الأول ويتناول فئات ومستويات الإسكان طبقا للحالة الاجتماعية والاقتصادية ويتم تقسيم المجتمع الي شرائح متجانسة من حيث مشكلة الإسكان، تتجانس كل شريحة في المشاكل، وفي الاحتياجات والطلب على الإسكان، و في القدرات

آليات تطوير قطاع الإسكان من المنظور البيئي

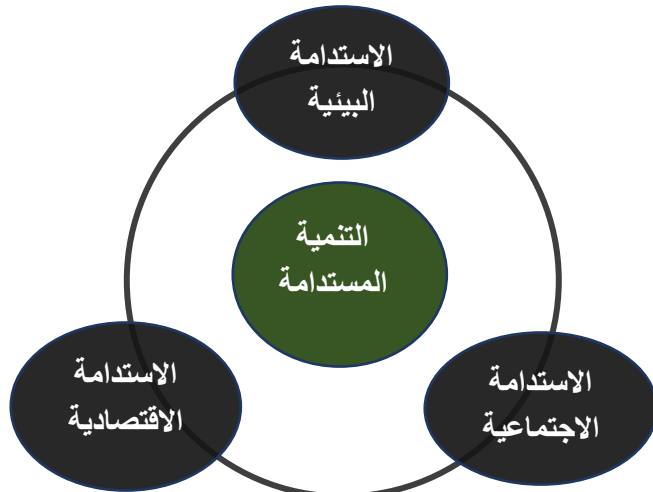
والإمكانيات⁽³⁾. أما البعد الثاني فيتناول الجهات التي تقوم بتوفير المساكن وجهات التمويل التي تقوم بالمبادرة لتجميع العناصر اللازمة من ارض وتمويل وتصميم وبناء لتحقيق إيجاد المساكن، وتتغير تلك الجهات من دولة الي أخرى ومن وقت الي آخر حسب القوانين السائدة وحسب المناخ التنظيمي والاقتصادي والسياسي الموجود⁽⁴⁾. والبعد الثالث يتناول القوى المنظمة من الجهات المسؤولة عن التنفيذ والعمل لتوفير السكن لأحد فئات الإسكان فإنها تعمل في ظل تشريعات أو قواعد عامة حكومية أو عرفية بدرجات متفاوتة من الالتزام، وتنقسم القوى المنظمة إلى قوي تشريعية - قوي اهلية أو شبه التنظيمية - قوي عشوائية أو الحرة⁽⁴⁾.

• مشكلة قطاع الإسكان

- ارتفاع معدل النمو السكاني في البلاد النامية بالمقارنة بالبلاد المتقدمة: فبينما لا يزيد معدل النمو السكاني في معظم بلاد العالم المتقدم عن 1%، نجد أن متوسط النمو السكاني في مصر - علي سبيل المثال- في الفترة بين 1970 ، 1980 كان 2.3% في السنة.
- الهجرة الداخلية والتحضر السريع: تعاني معظم الدول النامية من ظاهرة الهجرة الداخلية الواسعة والتحضر السريع. حقيقة أن نسبة سكان الحضر بالنسبة للعالم ككل ازدادت في السنوات الأخيرة حيث بلغت الزيادة 3.2% إلا أن هذا الرقم تجاوز 5% بالنسبة للبلاد النامية.
- تدهور سوء حالة البنية الأساسية: ما تزال معظم بلاد العالم الثالث تعاني تدهوراً ونقصاً في البنية الأساسية من مرافق وخدمات⁽¹⁾.



شكل (3) تطوير الإستثمارات بالقطاعات المختلفة
المصدر : الباحث إستناداً إلى (مرصد العمران، 2019)⁽⁵⁾



شكل (4). الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة

المصدر : الباحث إستناداً إلى⁽⁷⁾

ومن منظور الوضع السكاني ووضع الإسكان فتعاني معظم مجتمعات العالم النامي في الأونة الأخيرة من تقادم المشكلة كما أنها تعتبر من أهم القطاعات التي يتم توجيه الإستثمارات لها كما موضح بالشكل (3) حيث تطور الإستثمار في قطاع الإسكان في عام 2017 ليصل الي 42.5 مليار جنيه في حين كان 11.3 مليار جنيه في عام 2015 وذلك لأهميته النسبية مقارنة بالقطاعات الأخرى في التجمعات العمرانية⁽⁵⁾.

2- التنمية المستدامة والتقييم البيئي

تعتمد فكرة التنمية المستدامة على ثلاث محاور أساسية كما موضح بالشكل (4) وهي الإستدامة البيئية والإجتماعية والإقتصادية⁽⁶⁾ والإستدامة البيئية هي التي تتطلب صيانة مستمرة للموارد الطبيعية وأن تبقى معدلات الإستخدام للمورد الطبيعي أقل من معدلات تجدد⁽⁷⁾. أما الإستدامة الإجتماعية فتتطلب نوعاً من أنواع المساواة بين الأفراد في مناخ يحكمه مبدأ المشاركة والإشتراك العادل بين شركاء التنمية من خلال حالة الإستقرار المؤسسي الذي يضمن سهولة التواصل والوصول بين الأفراد وقاعدة المعلومات المعرفية للمجتمع⁽⁷⁾. أما الإستدامة الإقتصادية فهي التي تتطلب نظام إنتاجي مرضي لمعدلات الإستهلاك الحالية بدون المساومة على إحتياجات الإستهلاك المستقبلي⁽⁷⁾.

لذلك فإن مفهوم التنمية المستدامة يؤثر على كافة الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والبيئية والعمرانية وبذلك تصبح التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق إحتياجات مجتمع الحاضر بدون إضعاف قدرة الأجيال القادمة

علي تحقيق أحتياجاتهم. وتحقق التنمية المستدامة مجموعة من الأهداف منها الأمان الاقتصادي الذي يتمثل في إنعاش الاقتصاد المحلي والإقليمي وخلق فرص عمل والعدالة الاقتصادية مع مراعاة ذلك بالنسبة لعدة أجيال متتابعة والتوافق مع البيئة في نطاق الحدود البيئية وحماية الموارد الطبيعية والاستهلاك البشري للموارد وإعادة التدوير والاستخدام ، وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية والتي تعني حق جميع فئات المجتمع في التمتع بمستوي مناسب من الخدمات والمرافق والحياة بشكل عام، ومن ثم هناك مجموعة من الركائز الأساسية التي تناولتها التنمية المستدامة لتشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والسياسية كما هو موضح بالجدول (1).

جدول (1). يوضح الركائز الأساسية لجوانب التنمية المستدامة

السياسة	الثقافة	الاقتصاد	الاجتماع	البيئة
-الإطار المؤسسي -القدرة المؤسسية	-التراث والثقافة المحلية	-العائد الاقتصادي -الجدوى الاقتصادية	- الرفاهية الاجتماعية الاقتصادية - تخطيط المناطق الحضرية - نمط والتصميم وسائل النقل - الراحة الحرارية	-الجو / المناخ- علم البيئة- الموارد والطاقة -إدارة المواد-النفائيات الصلبة -إدارة المياه ومياه-الصرف الصحي والمخاطر الطبيعية -استخدام الأرض والهيئة التحتية الخضراء

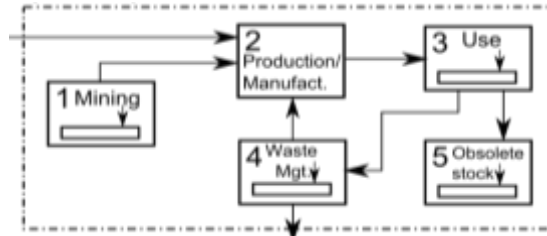
المصدر: الباحث أستاذنا إلى (8)

التنمية المستدامة في حد ذاتها ليست هدف وإنما هي وسيلة لزيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو وتحسين نوعية البيئة لذلك ظهرت مجموعة من مؤشرات الأستدامة ونظم الأستدامة منذ عام 1989 وحتى الآن ويتم تطويره ا في الجوانب المختلفة ولكل منها مجموعة من ركائز الأستدامة في محاولة لتحسين البيئة العمرانية والتنمية الشاملة ومنها :

- **البصمة البيئية** : ظهر مصطلح البصمة البيئية عام 1996 لوصف التأثير الناتج عن الإستهلاك البشري والإنتاج وقد تم وضع الأنشطة لأول مره من خلال المخططين في جامعه كولومبيا البريطانية William Rees & Mathis Wacker وترتكز على البعد البيئي في التقييم والذي يسمح بالربط بين الطلب البشري والتزويد بطبيعته وتحديد الهدف الواضح للتدفقات التجارية (يشمل الطاقة المجسدة⁽⁹⁾).
- **مؤشر التنمية البشرية** : مقياس مقارن لمتوسط العمر المتوقع ، ومحو الأمية والتعليم ومستويات المعيشة بالنسبة للبلدان في جميع أنحاء العالم ويعتبر وسيلة لقياس مستوى الرفاهية والرعاية الاجتماعية والصحية وخاصة للأطفال.
- **مؤشر الرفاهية الأقتصادي المستدام** : يستند مفهوم المدخرات الحقيقية إلى مقياس الثروة ويتسع نطاقه ليشمل الثروات البشرية والطبيعية والاقتصادية أيضا وهو يقيس صافي الزيادة السنوية أو النقصان في ثروة الدولة التي يتم الإعتماد عليها وترتكز على البعد الأقتصادي في التنمية⁽¹⁰⁾.
- **حسابات الأرضى والنظام البيئي** : هي إحدى أدوات التقييم التي تربط التغير في الغطاء الأرضى بالمنظور الإجماعى الإقتصادي⁽⁹⁾.
- **مؤشرات الأستدامة الحضرية** : هي مؤشرات تعكس الجوانب الرئيسية في النواحي البيئية والاجتماعية ورفاهية الإنسان ونوعية الحياة ولها دور هام للأستدامة حيث تعكس جميع الأبعاد من خلال المؤشرات المكانية وتسعى لإيجاد الإتزان بين التنمية بأنواعها⁽⁸⁾.
- **مؤشر التقدم الحقيقي** : هو مؤشر أكثر شمولية من متوسط ناتج الفرد المحلى (GDP) لقياس مستوى رفاهية الإنسان وتقدمه ويهدف إلى تقدير الرفاهية الإقتصادية الناتجة عن النشاط الإقتصادي خلال فترة معينة لتحديد ما إذا كانت فوائد هذا النشاط الإقتصادي تتغلب على تكلفته (الاجتماعيه - الاقتصادية - البيئية) أم لا وهو يعكس البعد الإجماعى والإقتصادي والبيئي⁽⁸⁾.
- **مجموع الأحتياجات من المواد** : يشير إلى تدفقات المواد الخفية الأولية المرتبطة بالواردات ويقيس مجموع القاعدة المادية ويتم تحويل الواردات إلى "مكافئ لاستخراج الموارد الأولية" ويرتكز على البعد الإقتصادي.
- **تحليل تدفق المواد** : منهج تقييم التدفقات والمخزونات من المواد ضمن نظام محدد مكائيا وزمانيا وأداة مهمة لدراسة الجوانب الحيوية الفيزيائية للنشاط البشري على مختلف المقاييس المكانية والزمنية⁽⁸⁾ والشكل (5) يشير إلى مثال لتدفق المواد حيث أنه عند أستخراج مواد تعدينية من عمليات التنقيب يوجد بها مواد غير صالحه للإستخدام ومواد يتم إعادته تصنيعها وأخرى يتم تخزينها وتنتج مخلفات ويتم ذلك داخل حدود النظام البيئي.

آليات تطوير قطاع الإسكان من المنظور البيئي

- صافي الإنتاج الأساسي المعتمد من البشر : هو أثر إيكولوجي متكامل يقيس آثار التغيرات في الإنتاجية والحصاد الناتجة من الأنشطة ويتم تطبيقه على جميع (إقليمي - قومي) (8).



شكل (5). مثال دراسة تدفق المواد التعدينية
المصدر : (Brunner) (11)

ويوضح الجدول (2) كل أداة تقييم والجوانب الخاصة بها والقضايا الرئيسية التي تتناولها ونقاط الضعف والمستوى التخطيطي لكل منها بغرض تحديد الأداة التي يمكن استخدامها لتقييم قطاع الإسكان.

جدول (2). يوضح القضايا الرئيسية ونقاط الضعف التي تناولتها أدوات التقييم المختلفة

أدوات التقييم	القضايا الرئيسية	نقاط الضعف
صافي الإنتاج الأساسي المعتمد من البشر	- تتناول كيفية استخدام النظم الإيكولوجية بشكل مكثف من قبل البشر والتأثير على النظم الإيكولوجية والقدرة البيولوجية.	- لا تشمل جوانب دوره الحياة المتصلة بإنتاج واستخدام السلع - تعتمد على صافي الإنتاج الأولي ولكن لا تبين آثارها الإيكولوجية.
مؤشرات الاستدامة الحضرية	- تنظيم عملية التنمية من خلال الاعتماد على مصادر جديدة للطاقة واستخدام أكثر كفاءة للأرض الحضرية	- تحتوي على مؤشرات وكل منها لها مجموعة من المعايير تغطي أجزاء في الاستدامة
تحليل تدفق المواد	- دراسة تدفق المواد من مرحلة الإنتاج والتخزين و الاستهلاك وكل ما يتعلق بالمنتج في دورة حياته	- ترتبط بالمنتجات ودراستها الزمانية والمكانية فقط ولا تتناول الإيزان البيئي بين المنتجات (القدرة البيولوجية) والأنشطة البشرية
مجموع الاحتياجات من المواد	- الحفاظ على الحد الأدنى من المخزون وتوفير الكمية الصحيحة من المواد.	- يتطلب نظام تخطيط الموارد المادية استثمارات كبيرة من الوقت ورأس المال.
مؤشر التنمية البشرية	- مستوى المعيشة - دخل الفرد - الحياة الصحية - مستوى التعليم وجميعها خطط طويلة المدى	- عكس التغيرات طويلة الأجل (مثل متوسط العمر المتوقع) وقد لا تستجيب للتغيرات الأخيرة قصيرة الأجل
مؤشر الادخار الحقيقي للرعاية الاقتصادية المستدامة	- يركز على نموذج "الاستدامة" بحيث يمكن تحقيق تحسينات الرفاهية ويتم استخدام الأصول البيئية لتنمية الاستهلاك	- تفتقد الى الأساس النظري السليم ويتم ببساطة إجراء التصحيحات دون إعطاء أي مبرر نظرياً
البصمة البيئية	- يوفر معياراً لتقييم القدرة الاستيعابية على التحمل والتجاوز والسماح بتقييم آثار استخدام الموارد الطبيعية	- تظهر البصمة البيئية الضغوط التي يمكن أن تؤدي إلى تدهور رأس المال الطبيعي (مثل انخفاض جودة الأرض) ولكنها لا تتنبأ بهذا التدهور
حسابات الأراضي والنظام البيئي	- ربط تغير غطاء الأرض بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية - تقييم النتائج المكانية لاستخدام الموارد في تغيير غطاء الأرض	- لا يشمل جوانب دوره الحياة المتصلة بإنتاج واستخدامها - لا يأخذ في الاعتبار تفاوت إنتاجية الأراضي ، وتغير استخدام الأراضي
مؤشر التقدم الحقيقي	- قياس مدى رفاهية الإنسان في المجتمع وهو تحديث من ناتج الفرد المحلي	- لا يعتبر مقياساً مثالياً لرفاهية الإنسان - لا يقيس أداء الاستدامة

المصدر : الباحث أستاذنا إلى (8)

ويمكن تصنيف المؤشرات وأدوات التقييم البيئي بناء على القياس الخاص بكل منها كما موضح في الجدول (3) سواء كانت أدوات تعتمد على مساحة الأرض أو المنتج أو المواد أو الثروات في تقييم الأستدامة ومنه ما يعتمد على أكثر من طريقة مثل البصمة البيئية التي تعتمد على كل من مساحة الأرض والمنتج وتعتبر مساحة الأرض من أهم العناصر الحاكمة للعمران والتنمية العمرانية في قياس الأستدامة وكذلك تحليل تدفق المواد يعتمد في قياس الأستدامة على كل من المنتج الذي يتم أستخدامه ودوره حياته بالإضافة إلى المواد ومرآحها المختلفة . كما يوجد نظم أخرى تعتمد في الأستدامة على مساحة الأرض في التقييم مثل صافي الإنتاج الأساسى المعتمد من البشر و مؤشر الأستدامة الحضريّة وحسابات الأراضى والنظام البيئى . ومنه ايضا من يعتمد على الثروات الموجودة مثل مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الإدخار الحقيقى للرعاية الإقتصادية المستدامة وكذلك مؤشر التقدم الحقيقى.

جدول (3). يوضح تصنيف أدوات التقييم البيئي أستنادا إلى القياس الخاص بكل منه.

نظم ومؤشرات الأستدامة	تعتمد على مساحة الأرض	تعتمد على المنتج	تعتمد على المواد	تعتمد على الثروات
البصمة البيئية				
صافي الإنتاج الأساسى المعتمد من البشر				
مؤشر الأستدامة الحضريّة				
تحليل تدفق المواد				
مجموع الاحتياجات من المواد				
مؤشر التنمية البشرية				
مؤشر الادخار الحقيقى للرعاية الإقتصادية المستدامة				
مؤشر التقدم الحقيقى				
حسابات الأراضى والنظام البيئى				

المصدر : الباحث أستنادا إلى (8)

ومن خلال الجدول (3) سيتم الأعتداد على البصمة البيئية كأحدى أدوات التقييم البيئى التي تعتمد على مساحة الأرض لقياس مدى أستدامة قطاع الإسكان فى التجمعات الحضريّة وتحديد الأستدامة إلى أى مدى فى قطاع الإسكان مع وضع وأقتراح آليات لتطوير قطاع الإسكان من منظور البصمة البيئية .

3- البصمة البيئية كأحد أدوات التقييم البيئي

تعتبر البصمة البيئية هى إحدى أدوات عائلة البصمة البيئية والتي تشمل أيضا كل من البصمة الكربونية والبصمة المائية كما هو موضح بالشكل (6) ولكل منها مجموعة من القضايا التي تتناولها وتعالجها بالإضافة إلى المؤشرات الخاصة بها وهى أداء حسابية تقوم بمعرفة وتحديد الضغط على البيئة الناتج من الإعتداد على الموارد الطبيعية البيولوجية والاستهلاك والتلوث وانبعاثات الغازات الدفيئة وثانى أكسيد الكربون وموارد المياه.



شكل (6). عائلة البصمة البيئية

المصدر : (Alessandro Galli) (12)

ويهتم كل نوع من أنواع عائلة البصمة البيئية ببيئة معينة حيث تهتم البصمة البيئية بالبيئة الأرضية أما البصمة الكربونية تهتم بالبيئة الهوائية وتكملة البصمة المائية فى أهتمامها بالبيئة المائية. والبصمة المائية تهدف إلى تتبع تدفقات المياه التي يمكن أستخدامها وتوضح المناطق التي تأثرت فى الغلاف المائي من النشاط البشرى. والبصمة الكربونية تهدف إلى القياس

آليات تطوير قطاع الإسكان من المنظور البيئي

الكمي لأثر استخدام الموارد على المناخ وتوضح تأثير الأنشطة البشرية على الغلاف الجوي. بينما البصمة البيئية تهدف إلى النظر إلى حجم الطلب الذي يفرضه السكان على المناطق المنتجة بيولوجيا بسبب أستهلاك الموارد وانبعاثات الغازات من خلال معرفه التأثير على المحيط الحيوى. الجدول (4) يشير إلى نقاط القوة والضعف لكل نوع من عائلة البصمة البيئية.

جدول (4). نقاط القوة والضعف لعائلة البصمة البيئية.

البصمة البيئية	البصمة المائية	البصمة الكربونية	عائلة البصمة البيئية
<ul style="list-style-type: none"> • يسمح بقياس الطلب البشري على الموارد المتجددة وقدره امتصاص الكربون مع عرض الطبيعة وتحديد أهداف واضحة. 	<ul style="list-style-type: none"> • يمثل التوزيع المكاني لطلبات المياه في البلد • تصور الصلة بين الاستهلاك (المحلي) والعرض (العالمي) على المياه العذبة و يدمج استخدام المياه والتلوث على سلسلة الإنتاج. 	<ul style="list-style-type: none"> • يسمح باجراء تقييم شامل للمساهمة البشرية في انبعاثات غازات الدفيئة • توافر بيانات متسقة عن الانبعاثات بالنسبة لغالبية البلاد. 	<p>نقاط القوة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • لا يمكن ان تغطي جميع جوانب الاستدامة ولا سيما تلك التي لا توجد لها قدره علي التجدد • إظهار الضغوط على الطبيعة ولكنها لا تتنبأ بهذا التدهور. 	<ul style="list-style-type: none"> • لا يتتبع سوي الطلب البشري على المياه العذبة • انه يعتمد على البيانات المحلية التي غالبا ما تكون غير متوفرة ومن الصعب جمعها. 	<ul style="list-style-type: none"> • لايمكن تتبع لمطالب البشرية علي البيئة • هناك حاجة إلى نماذج اضافيه لتقييم الأثر من أجل تحليل اثر تغير المناخ علي الصعيدين الوطني ودون الوطني. 	<p>نقاط الضعف</p>

المصدر: (Alessandro Galli) (12)

ومن خلال الجدول (4) يتضح دور البصمة البيئية في قياس الطلب البشرى على الموارد ويتيح تطبيقها لقياس استدامة التجمعات العمرانية في القطاعات المختلفة ومنها قطاع الإسكان. يحدث تكامل بين عناصر عائلة البصمة البيئية من خلال نموذج "MARIO" وهو نموذج متعدد المدخلات والمخرجات لتجميع المؤشرات الخاصة بكل من البصمة المائية والبصمة الكربونية والبصمة البيئية ضمن إطار نماذج إيكولوجية وإقتصادية مبسطة وذلك يسمح بدراسة العلاقات المشتركة بين المجالات الخاصة بكل منهم بحيث يمكن استخدامها في تقييم الاستدامة متعددة التخصصات وهذا لا يعنى أنها شاملة وكاملة لكل المؤشرات ولكن إذا كانت أى منطقة تعالج التنمية المستدامة سيتم استخدام أدوات مختلفة من المؤشرات ويمكن أن تكون هى واحدة منه تساعد فى عملية التقييم البيئى وتحسين الأداء البيئى العمرانى فى التجمعات العمرانية (12).

• مؤشرات عائلة البصمة البيئية

حيث أنه هناك مجموعة من المؤشرات الخاصة بكل عنصر من عناصر عائلة البصمة البيئية الخاصة بالتنوع البيولوجى ودراسة التغيرات المناخية والإطار النظرى للمياه البصمة البيئية مع أهداف السياسة الأوروبية الدولية من أجل تحديد المؤشرات التى يمكن أن تعالج القضايا البيئية المحددة للإتحاد الأوروبى كما هو موضح بالشكل (7). وتتضمن أهداف السياسات الأوروبية الدولية من أجل تحقيق الاستدامة

مجموعه من العناصر منها:

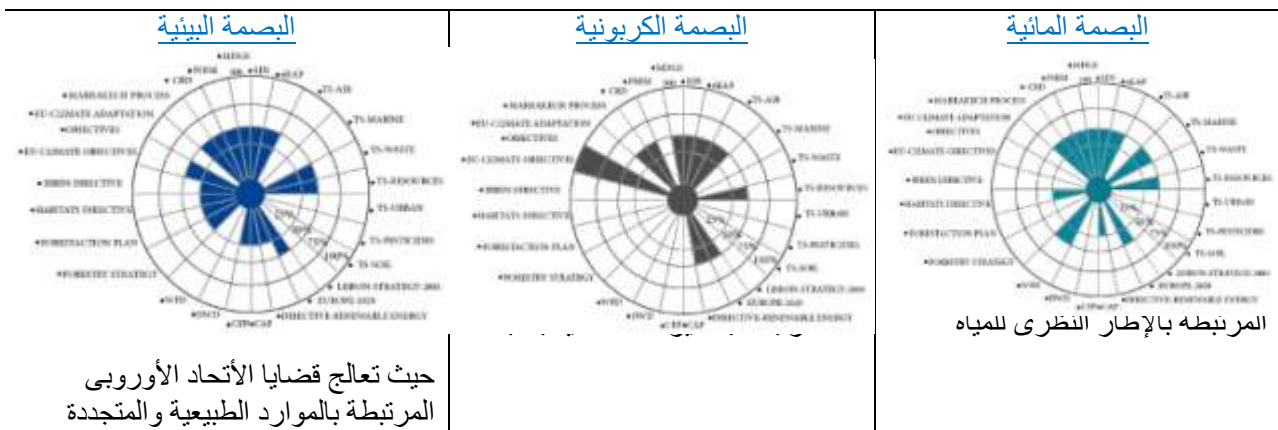
- استراتيجية التنمية المستدامة للإتحاد الأوروبى.
- التوجه بشأن الطاقة المتجددة.
- الأطار النظرى للمياه.
- السياسة الزراعية المشتركة.
- أهداف الإتحاد الأوروبى المناخية.
- أتفاقيه التنوع البيولوجى.



- الإدارة المستدامة للموارد.
- السياسات الموضوعية الجوية.
- الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة.
- أهداف التأقلم مع المناخ.
- نوعية التربة.

ومن خلال الشكل (8) يتضح ما تناولته عائلة البصمة البيئية بأنواعها المختلفة من قضايا وسياسات الاتحاد الأوروبي التي تم ذكرها في الملحق رقم (2) حيث تناولت القضايا المرتبطة بأهداف الاتحاد الأوروبي المناخية والإدارة المستدامة للموارد والأهداف الإنمائية للأمم المتحدة ولكنها لم تتناول بعض القضايا مثل السياسات الموضوعية الجوية والتربة وأهداف التأقلم مع المناخ ويتم استخدام عائلة البصمة البيئية على جميع المستويات والنطاقات المختلفة ولكنها ليس مقياسا كاملا للاستدامة لأنها لا تتضمن بعض القضايا مثل نوعية التربة وتدهور الأراضي والنفائات النووية (13)

شما



• البصمة البيئية :

ظهر مصطلح البصمة البيئية لوصف التأثير الناتج عن الإستهلاك البشري والإنتاج كما بالشكل (9) وقد تم تعريف البصمة البيئية عام 1996 بأنها أداة محاسبية تستخدم لقياس أستهلاك الموارد ومتطلبات أستيعاب النفائات الناتجة عن هذا الإستهلاك (ولا يزال مفهوم البصمة البيئية يستخدم على نطاق واسع كأداة لإدارة الموارد (9) وتجيب البصمة البيئية على مسألة مقدار القدرة البيولوجية المطلوبة والمستهلكة من قبل مجموعة سكانية معينة أو نشاط بشري معين مثل الأراضي الحيوية (الأراضي الزراعية والمراعي والغابات والأراضي المبنية ومصائد الأسماك) وهي أكثر فئات البصمة تركيزاً، مما يشكل البصمة البيئية الكلية لنظام معين (على سبيل المثال مدينة).

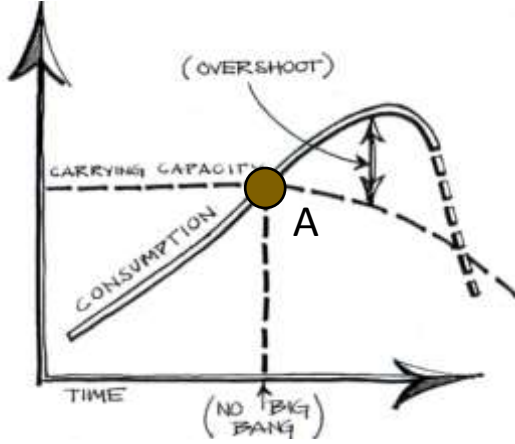
يمكن أستنتاج مفهوم شامل للبصمة البيئية وهي عبارة عن أداة للتقييم من خلال مجموعه من المؤشرات فى القطاعات المختلفة وذلك من أجل تحقيق الاتزان بين مقومات التنمية الرئيسية وهي السكان والمساحة والموارد (القدرة البيولوجية والبصمة البيئية) ويجب التغلب على الفجوة بين البصمة البيئية والقدرة البيولوجية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وعندها يجب أن تكون البصمة البيئية = تساوى القدرة البيولوجية



شكل (9) يبين العلاقة بين حلقة التفاعلات فى البيئة

المصدر: الباحث إستنادا إلى (Brad)⁽⁹⁾

آليات تطوير قطاع الإسكان من المنظور البيئي



شكل (10). يبين العلاقة بين الاستهلاك (البصمة البيئية) والطاقة الاستيعابية (القدرة البيولوجية) المصدر: (Galli) (12)

• القدرة البيولوجية :

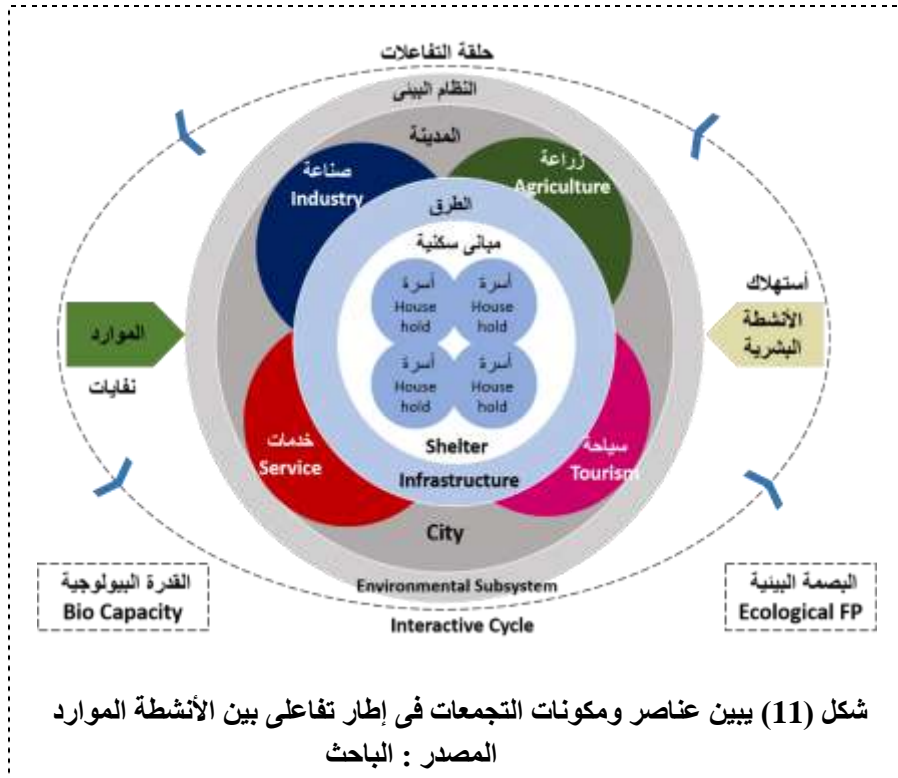
هي قدرة النظم الإيكولوجية على إنتاج مواد بيولوجية نافعة وإستيعاب ثاني أكسيد الكربون التي يتسبب فيها الانسان من خلال الأنشطة المختلفة⁽¹⁴⁾.

ويحدث عجز في القدرة البيولوجية إذا تجاوزت البصمة البيئية لبلد ما قدرتها البيولوجية وهنا نحدث فجوة أو ما يسمى بالعجز البيئي وتحدث فوضى في الاستهلاك وعدم وجود إدارة رشيدة في الموارد وإذا كان الاستهلاك يصل إلى الطاقة الاستيعابية كما بالشكل (10) فيحدث الإتران البيئي عند النقطة (A).

كما أنها تعبر عن قدره الانظمة البيئية على انتاج مواد نافعه للاستهلاك واستيعاب النفايات الناتجة عن الانشطة البشرية في الوقت الراهن الأمر مماثل لفكرة العرض والطلب، القدرة الحيوية تعمل كميزانية لموارد الأرض، بينما تمثل البصمة البيئية الطلب الذي يفرضه البشر على هذه الموارد من خلال استخدامه.

5- الإطار النظري لتقييم قطاع الإسكان من منظور البصمة البيئية

داخل إطار من حلقة التفاعلات الموجودة في التجمعات كما يوضح الشكل (11) العناصر المكونة لها التي تتمثل في الأفراد (الأسر المعيشية) والمباني السكنية بالإضافة إلى شبكة البنية التحتية والإستعمالات المختلفة المكونة للمدينة سواء (زراعة - صناعة - خدمات - تجارة - سياحة) يحدث تفاعل بين الموارد الموجودة في الأرض (القدرة البيولوجية) والإنسان حيث يقوم الإنسان بأنشطة بشرية (بصمة بيئية) في القطاعات المختلفة وتحدث علاقة من التفاعلات في المدينة. ويتم تحديد البصمة البيئية للإسكان من خلال مجموعه من المؤشرات



شكل (11) يبين عناصر ومكونات التجمعات في إطار تفاعلي بين الأنشطة الموارد المصدر : الباحث

والقياسات المختلفة على سبيل المثال في أستراليا عدد الأشخاص الذين يعيشون معا في الأسر المعيشية الأسترالية تتقلص باستمرار ، وإزداد متوسط حجم المنازل أخذ في الارتفاع ليصل من 115 إلى 267 متر مربع في الوقت الحالي ، وخلال الفترة نفسها انخفض حجم الاسره المعيشية وتلك العوامل تؤثر على البصمة البيئية بالسلب ويمكن تلخيص تلك المؤشرات والقياسات في الجدول التالي (5) حيث يتم تحديد الإطار النظري على ثلاث مستويات الأولى يشمل الأبعاد (قطاع الإسكان)

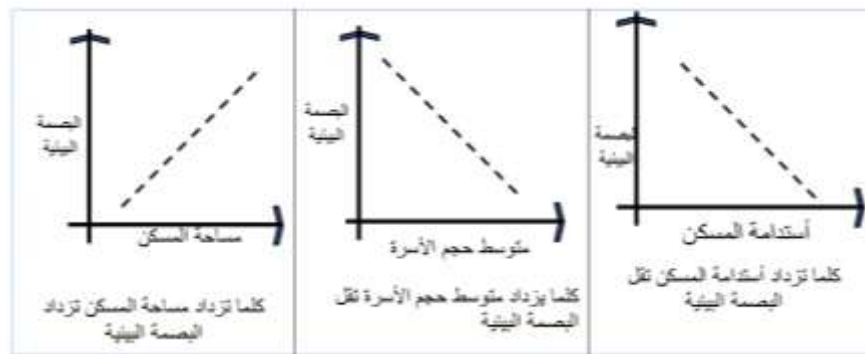
والمستوى الثانى يشمل (المؤشرات) وهى استدامة المسكن ومساحة المسكن ومتوسط عدد الأفراد فى المسكن أما المستوى الثالث يشمل (القياس) الخاص بكل مؤشر منهم

جدول (5). يوضح الإطار النظرى لتقييم استدامة قطاع الإسكان من منظور البصمة البيئية

الإطار النظرى لتقييم استدامة قطاع الإسكان من منظور البصمة البيئية		بصمة قطاع الإسكان					
الأبعاد	المستوى الأول	متوسط عدد الأفراد		مساحة المسكن		استدامة المسكن	
المؤشرات	المستوى الثانى	1 فرد	فردين	3 أفراد	4 أفراد	5 أفراد	6+ أفراد
القياس (هكتار)	متوسط عدد الأفراد	2.5+	1.3+	0.8+	0.5+	0.4+	0.3+
القياس (هكتار)	مساحة المسكن (متر مربع)	-50	50:100	100:150	150:200	200:250	250+
القياس (هكتار)	استدامة المسكن	+0.1	0.2+	0.3+	0.4+	0.7+	1.1+
القياس Scale (هكتار)	Housing Sus.	تهوية طبيعية	تسخين المياه بالطاقة الشمسية	تدفئة/تبريد من الأرض	معالجة المياه المستخدمة	طاقة الرياح	-2.4
		-2.4	-2.4	-2.4	-2.4	-2.4	-2.4

المصدر : الباحث إستنادا إلى⁽¹³⁾

نلاحظ من خلال الإطار النظرى لتقييم استدامة قطاع الإسكان من منظور البصمة البيئية ودراسة المؤشرات مجموعة علاقات بينهم كما يتضح بالشكل (12).



النتائج والمناقشة

دراسة حالة : مدى إمكانية تطبيق مفهوم البصمة البيئية على قطاع الإسكان على أحد التجمعات العمرانية يتناول هذا الجزء دراسة قطاع الإسكان فى مدينة الأبراهيمية كمثال على (أحدى المدن الصغرى) وذلك لقياس استدامة لقطاع الإسكان باستخدام معايير البصمة البيئية .

- سبب اختيار حالة مدينة الإبراهيمية (محافظة الشرقية) : حيث تأتى محافظة الشرقية فى المركز الرابع على مستوى الجمهورية من حيث التعديت على الأراضى الزراعية ومنذ عام 2011 حتى الآن وصلت إلى 118 ألف حالة تعدى وزحف على الأراضى الزراعية
- حجم السكان: 71655 نسمة

آليات تطوير قطاع الإسكان من المنظور البيئي

- **النطاق المكاني:** تقع في الدلتا (أحدى مدن محافظة الشرقية)
 - **المساحة:** 1300 كم مربع تقريبا (أحدى المدن الصغرى)
 - **توافر قاعدة البيانات:** توافر قاعدة البيانات الخاصة بالمدينة والمخطط ومؤشرات قطاع الإسكان التي يمكن تطبيقها لتقييم أستدامة البصمة البيئية لقطاع الإسكان لضمان أعلى دقة في النتائج⁽¹⁵⁾
- المدينة هي القاعدة الإدارية للمركز وتم عمل مخطط استراتيجي لها وأقتراح مجموعة من المشروعات في القطاعات المختلفة علما بأن أحد أهداف المخططات الإستراتيجية «طبقا لقانون 119 لسنة 2008» و « دليل عمل المخططات -2017» هو تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي في إطار الرؤية المستقبلية للمستوى الأعلى (المحافظة) والحفاظ على الموارد الطبيعية والأستفادة منها ومن هذا المنطلق يتم تقييم قطاع الإسكان في المدينة كأحد قطاعات التنمية الرئيسية ويتم حساب البصمة البيئية لقطاع الإسكان في المدينة من خلال المصفوفة (جدول 6) حيث يتم تقسيم الإسكان إلى ثلاثة أنواع للمقارنة بينهم من خلال السياسات التنموية المختلفة مع مرور الزمن في المدينة حيث يتم تقسيمهم إلى إسكان قائم وإسكان جديد وإسكان المتناثرات ويتم حساب البصمة البيئية لقطاع الإسكان لكل منهم من خلال تطبيق المؤشرات مع القياسات الخاصة بها من أجل تحديد البصمة البيئية للإسكان في كل مرحلة من مراحل الإسكان في المدينة ومن خلاله يتم اقتراح آليات لتطوير البصمة البيئية لقطاع الإسكان في المدينة.

جدول (6) يوضح مصفوفة البصمة البيئية لقطاع الإسكان

قطاع الإسكان	رقم الوحدة (-)	نوع المبنى السكني	مساحة المسكن (مترمربع)	بصمة المساحة (هكتار)	متوسط حجم الأسرة (فرد/وحدة)	بصمة الكثافة (هكتار)	أستدامة المسكن (---)	بصمة الأستدامة (هكتار)	أجمالى البصمة البيئية (هكتار)
المرحلة الأولى									A
المرحلة الثانية									B
المرحلة الثالثة									C
أجمالى البصمة				E		F		G	D

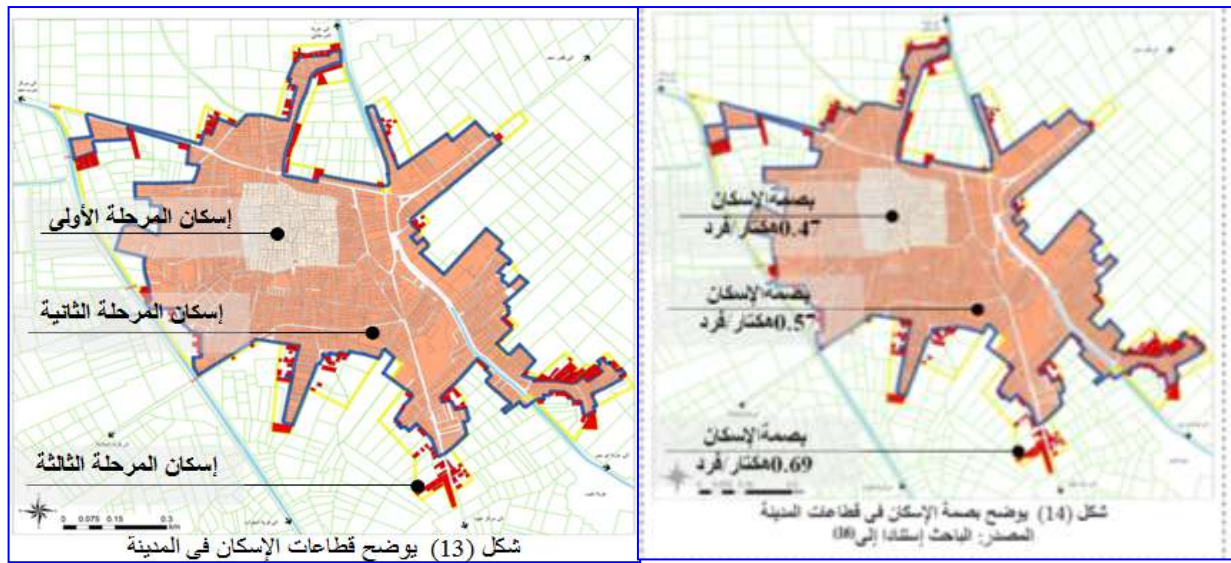
A	تعبر عن إجمالى البصمة البيئية للإسكان القائم في المدينة (بالهكتار).	E	تعبر عن البصمة البيئية الناتجة من متوسط مساحة المسكن في المدينة (بالهكتار).
B	تعبر عن إجمالى البصمة البيئية للإسكان الجديد في المدينة (بالهكتار).	F	تعبر عن البصمة البيئية الناتجة من متوسط حجم الأسرة (الكثافة السكانية) في المدينة (بالهكتار).
C	تعبر عن إجمالى البصمة البيئية لإسكان المتناثرات في المدينة (بالهكتار).	G	تعبر عن البصمة البيئية الناتجة من أستدامة المسكن في المدينة (بالهكتار).
D	تعبر عن إجمالى البصمة البيئية من قطاع الإسكان في المدينة (بالهكتار).		أجمالى البصمة البيئية للإسكان = (A+B+C) أو (E+F+G)

المصدر: الباحث إستنادا إلى⁽¹³⁾

حيث تم تقسيم الإسكان في المدينة إلى ثلاث مراحل طبقا للتطور التاريخي للمدينة⁽¹⁵⁾ مع بعض التعديلات عليها لتقسيمهم إلى ثلاث قطاعات في الإسكان وهي أسكان المرحلة الأولى وأسكان المرحلة الثانية وأسكان المرحلة الثالثة كما بالشكل (13). ومن خلال ذلك يمكن رصد وحساب البصمة البيئية لكل قطاع منهم كما يوضح في الملحق رقم (1) لتحديد مدى أستدامة قطاع الإسكان في المدينة في المراحل الزمنية المختلفة. كما يمكن تحديد الإيجابيات والسلبيات التي تواجه أستدامة قطاع الإسكان لإقتراح آليات لتطوير أستدامة قطاع الإسكان في المدينة.

ومن خلال دراسة البصمة البيئية لقطاع الإسكان في المدينة كما يتضح بالشكل (14) أن بصمة الإسكان تختلف في مرحلة مختلفة في قلب المدينة عن الأطراف والمتناثرات كما يوضح الجدول رقم (7) حيث بصمة الأسكان في قلب المدينة تصل إلى 0.47 هكتار للفرد وهي أقل من بصمة الإسكان للفرد في باقي المدينة المتناثرات ويصل إجمالى البصمة البيئية لقطاع الإسكان في المدينة إلى 1.73 هكتار/فرد وأكثر العناصر المؤثرة على بصمة الإسكان هي عدم أستدامة المسكن كما يتضح بالشكل (15) وتصل نسبة تأثير أستدامة المسكن من إجمالى تأثير البصمة البيئية لقطاع الإسكان بالمدينة إلى ما يقرب من حوالى 50% من إجمالى البصمة للمدينة في قطاع الإسكان ويلبها البصمة الناتجة من متوسط حجم الأسرة وأخيرا بصمة الناتجة من مساحة المسكن في المدينة.

ويتضح أن البصمة الخاصة بمساحة المسكن تصل إلى 285 هكتار في الإسكان القائم (المرحلة الأولى-قلب المدينة) وكذلك البصمة الخاصة بمتوسط حجم الأسرة تصل إلى أقل قيمة وهي 300 هكتار في قلب المدينة على الرغم من زيادتها في كل من الإسكان الجديد (المرحلة الثانية) وإسكان المتناثرات (المرحلة الثالثة) على أطراف المدينة ومن خلال جدول التالي رقم (7) يتضح أن نصيب الفرد من بصمة إسكان المرحلة الأولى (الإسكان القائم) تصل إلى ما يقرب من 0.47 هكتار / فرد وهي أقل قيمة مقارنة بالإسكان الجديد (المرحلة الثانية) وإسكان المتناثرات (المرحلة الثالثة) الذي يصل إلى أعلى قيمة وهي 0.69 ولا بد من تقليل البصمة البيئية للإسكان في تلك المناطق .



50 % من إجمالي البصمة للمدينة في قطاع الإسكان ويليها البصمة الناتجة من متوسط حجم الأسرة وأخيراً بصمة الناتجة من مساحة المسكن في المدينة.



جدول (7). يوضح مصفوفة البصمة البيئية لقطاع الإسكان في المدينة

بصمة الإسكان في المدينة	بصمة الإسكان من المساحة	بصمة الإسكان من متوسط حجم الأسرة	بصمة الإسكان من أستدامة المسكن	أجمالي بصمة الإسكان	نصيب الفرد من الإسكان هكتار/ فرد	بصمة الإسكان هكتار/ فرد
800	300	285	8950	8500	17288	2880

آليات تطوير قطاع الإسكان من المنظور البيئي

0.47	0.000369898	1385	800	300	285	المرحلة الأولى
0.57	0.000434761	34738	17288	8500	8950	المرحلة الثانية
0.69	0.000499323	5980	2880	1600	1500	المرحلة الثالثة
1.73	0.000439817	42103	20968	10400	10735	الإجمالي

المصدر : الباحث

ومن خلال رصد البصمة البيئية لقطاع الإسكان في المدينة يمكن تحديد الإيجابيات والسلبيات الناتجة من سياسات وأنواع الإسكان المختلفة في المدينة (إسكان قائم-إسكان جديد-إسكان متناثرات) التي تم اتباعها يمكن وضع آليات تطوير لإستدامة قطاع الإسكان في المدينة .

من خلال دراسة بصمة قطاع الإسكان في المدينة نجد أن بصمة الإسكان لكل فرد تزداد كلما أبتعدنا عن مركز المدينة نحو الأطراف كما بالشكل (16) وهذا دليل سلبي نحو الإستدامة الخاصة بقطاع الإسكان وإذا أستمر هذا النمط وازدادت البصمة البيئية بمرور الزمن ستحتاج المدينة ما يقرب من 1000 مرة من مساحة الأرض (القدرة البيولوجية) لتلبية احتياجات السكان من المسكن دون النظر إلى باقي القطاعات وذلك يؤدي إلى حدوث فجوة بين البصمة البيئية (42103هكتار) والقدرة البيولوجية التي تكاد تصل إلى (31 هكتار) وتتمثل في مساحة أراضي الإسكان في المدينة .

بصمة أسكان عالية | بصمة أسكان أقل | بصمة أسكان عالية



تكتيف أفقى | تكتيف رأسى | تكتيف أفقى

شكل (16) يوضح العلاقة بين التكتيف الرأسى والأفقى في المدينة وبصمة الإسكان

المصدر : الباحث

ويمكن من خلال ذلك أستنتاج أنه كلما زادت مساحة المبنى على قطعة الأرض (قدرة بيولوجية) باعتبارها موجها نحو التكتيف الأفقى فإنه تزداد البصمة البيئية وبناء على ذلك فإن البصمة البيئية للفيلات المنفصلة أكثر بكثير من البصمة البيئية للعمارات السكنية التي يحدث بها تكتيف رأسى (الشكل 17) .

العمارات Apartment	المباني الثلاثية والرابعة Fourplex & Triplex	تان هاوس Town Houses	المباني دورين Duplex	الفيلات Single Family House
تقل البصمة البيئية للإسكان			تزداد البصمة البيئية للإسكان	

←(—————)>

شكل (17). يوضح العلاقة بين نوع المسكن وبصمة الإسكان.المصدر:الباحث

التوصيات

- من خلال التطبيق والنتائج يتضح ارتفاع البصمة البيئية كلما أبتعدنا عن مركز المدينة حيث يتغير نمط العمران بسبب قلة الكثافة السكانية على وحدة المساحات وانخفاض متوسط حجم الأسرة بالإضافة إلى عدم أستدامة المسكن من حيث أعتداده على الطاقة الجديدة والمتجددة.
- تقليل البصمة البيئية الخاصة بالمناطق السكنية بالأعتماد على التكتيف الرأسى بدلا من الأفقى لأنه من خلاله يتم أستهلاك مجموعة أكثر من الأفراد على وحدة مساحة أصغر كما يتضح في العمارات السكنية على العكس من الفيلات المنفصلة ويرجح أن تكون المدن لا مركزية في عملية التنمية ومترابطة من خلال حلقات مركزية منفصلة لأن ذلك يؤثر على

- الأستدامة بصفة عامة والبصمة البيئية فى قطاع الإسكان والقطاعات الأخرى بصفة خاصة من حيث مسافات السير والأنبعاثات وغيرها .
- تحقيق أستدامة المسكن من خلال مجموعة من العناصر وتتمثل فى :
- معالجة المياه المستخدمة الى مياه يمكن إعادة استخدامها لأغراض أخرى مفيدة مثل ري الحدائق.
- تسخين المياه بالطاقة الشمسية من خلال السخانات الشمسية
- توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية لإستخدامها فى أغراض متعددة
- إعادة الإستخدام ويقصد به استخدام المادة أكثر من مرة ويتضمن هذا إعادة الاستخدام عندما تستخدم نفس المادة للغرض نفسها ولأغراض جديدة، تحمل إعادة الاستخدام فوائد اقتصادية وبيئية.

المراجع

- 1 - مروة سيبوية (2013). مشكلة إسكان محدودى الدخل وسياسات التعامل معها - ماجستير - كلية التخطيط الإقليمي والعمرانى ، جامعة القاهرة .
- 2 - رجب محمد حسين (1987). إسكان ذوى الدخل المحدود مشكلة إسكان الأسر الناشئة من خريجي الجامعات والمعاهد العليا - ماجستير - كلية هندسة - جامعة القاهرة .
- 3 - ريمان محمد ربحان (1999). متابعة وتقييم مشروع نماذج الإسكان منخفض التكاليف- ماجستير - كلية الهندسة - جامعة القاهرة .
- 4 - عبد المحسن برادة (1992). نظم الإسكان مدخل لسياسات الإسكان - مؤتمر سياسات ونظم الإسكان لذوي الدخل المنخفض- مركز بحوث البناء والإسكان.
- 5 - يحيى شوكت. (2019). Marsadomran. تم الاسترداد من http://marsadomran.info/policy_analysis/912/06/2017
- 6- Goodland, R. (1995). The concept of environmental sustainability. Annual Review of Ecology and Systematics, 1-24.
- 7- Basiago, A.D.(1991). Economic, social and environmental sustainability in development theory and urban planning practice. The Environemtnal, 145-161.
- 8- Ecotek-uk. (2001). Environmental Assessment Tools. Elsevier, 19-25.
- 9- Brad Ewing Calculation Methodology for the National Footprint Accounts, 2010
- 10- Neumayer, E. (2012). The ISEW: not an index of sustainable economic welfare. The london School of Economic And Political Science , 2-5.
- 11- Brunner, P. H. (2004). Materials Flow Analysis and the Ultimate Sink. Retrieved from http://www.wikiwand.com: http://www.wikiwand.com/en/Material_flow_analysis
- 12- Galli, A. (2011). Integrating Ecological, Carbon and Water footprint into a “Footprint Family” of indicators. Elsevier, 104-110.
- 13- Vanesa Lo Iacono Ferreira and Juan Ignacio Torregrosa López .(2011) .comparative analysis of the methodology of calculation of ef in different areas .valencia: XV Congreso Internacional de Ingeniería de proyectos.
- 14- Florian Schaefer, Ute Luksch, et al (2006); Ecological Footprint and biocapacity. - Eurostat. Retrieved from <http://ec.europa.eu/eurostat/documents/3888793/5835641/KS-AU-06-001-EN.PDF> .
- 15 - هيئة التخطيط العمرانى (2017). المخطط العام لمدينة الأبراهيمية . وزارة الإسكان

ملحق (1) Work Sheet

FP Calculation

حسابات البصمة البيئية لأنواع الإسكان المختلفة

Housing Type (Apartment)

نوع الإسكان (عمارات)

- البصمة البيئية للإسكان لكل وحدة سكنية
- ✓ الوحدة الأولى (a) Unit
 - ✓ مساحة المسكن = 180 متر مربع
 - ✓ أجمالي عدد الأدوار = 5 أدوار
 - ✓ عدد الشقق / دور = 3 شقق / دور
 - ✓ متوسط حجم الأسرة = 6 أفراد / أسرة
 - ✓ ملحوظات خاصة بأستدامة المسكن (.....)

الوحدة الأولى Unit (A)	مساحة المسكن (مترمربع)	متوسط حجم الأسرة (فرد/أسرة)	أستدامة المسكن Housing Sus.	أجمالي بصمة الإسكان للوحدة السكنية
البيانات المطلوبة	180	6	-----	-----
البصمة البيئية للشقة	0.4+	0.3+	12.0+	+12.7
البصمة البيئية للوحدة السكنية	(0.4x1)= 0.4 hectare	(0.3x3x5)= 4.5 hectare	(12x1)= 12 hectare	+16.9 hectare

جدول (8). يوضح البصمة البيئية لقطاع الإسكان (عمارات)

نوع الإسكان (فيلات) Housing Type (Single House Family)

➤ البصمة البيئية للإسكان لكل وحدة سكنية

- ✓ مساحة المسكن = 170 متر مربع
- ✓ أجمالي عدد الأدوار = 1 (دور أرضي)
- ✓ متوسط حجم الأسرة = 5 أفراد / أسرة
- ✓ ملحوظات خاصة بأستدامة المسكن (.....)

الوحدة الأولى Unit (A)	مساحة المسكن (مترمربع)	متوسط حجم الأسرة (فرد/أسرة)	أستدامة المسكن Housing Sus.	أجمالي بصمة الإسكان للوحدة السكنية
البيانات المطلوبة	170	5	-----	-----
البصمة البيئية (القياس)	+0.4	+0.4	12.0+	+12.8
البصمة البيئية للوحدة السكنية	(0.4x1)= 0.4 hectare	(0.4x1)= 0.4 hectare	(12x1)= 12 hectare	+12.8 hectare

جدول (9). يوضح البصمة البيئية لقطاع الإسكان (فيلات)

من خلال مقارنة كل من جدول (8) & (9) يتضح أن البصمة البيئية لقطاع الإسكان الناتجة من 5 أفراد على مساحة أرض تصل إلى 170 متر مربع تصل إلى 75 % من أجمالي البصمة البيئية الناتجة عن 90 نسمة على مساحة أرض تصل إلى 180 متر مربع لذلك البصمة البيئية لقطاع الإسكان تختلف حسب نوع الإسكان ومتوسط حجم الأسرة وبالتالي أستدامة المسكن .

ملحق (2) Work Sheet

عناصر أهداف سياسات الاتحاد الأوروبي الدولية لتحقيق الاستدامة

- UN Millennium Development Goals
- SDS –Sustainable Development Strategy
- EAP –Sixth Environmental Action Programme
- TS Air – Thematic Strategies
- TS Marine
- TS Waste
- TS Resources
- TS Urban
- TS Pesticides
- TS Soil
- Directive on renewable energy
- CAP – Common Agricultural Policy
- CFP – Common Fisheries Policy
- DWD – Drinking Water Directive
- WFD – Water Framework
- Forestry Strategy
- Forest Action Plan
- Birds Directive
- EU – Climate Objectives
- CBD – Convention on Biological Diversity
- IPSRM – International Panel for Sustainable Resource Management

- الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة
- استراتيجية التنمية المستدامة
- برنامج العمل البيئي السادس
- الاستراتيجيات الموضوعية للهواء
- الاستراتيجيات البحرية
- استراتيجيات الفضلات
- استراتيجيات الموارد
- استراتيجيات العمران
- استراتيجيات الأسمدة
- الاستراتيجيات الموضوعية للتربة
- التوجه بشأن الطاقة المتجددة
- السياسة الزراعية المشتركة
- السياسة العامة لمصايد الأسماك
- سياسات مياه الشرب
- التوجيه الإطارى للمياه
- استراتيجيات الغابات
- خطة عمل الغابات
- توجيه الطيور
- الأهداف المناخية للاتحاد الأوروبي
- اتفاقية التنوع البيولوجي
- الفريق الدولي للإدارة المستدامة للموارد

**Mechanisms for developing the housing sector from an environmental perspective
Abdelkhalek A. Awad and Mostafa Yehia Abdel-Moneam**

Faculty of Urban and Regional Planning
abokhalek@yahoo.com
Mostafa.Yehia@cu.edu.eg

ABSTRACT

The planning process in Egypt faces some shortcomings in terms of the lack of attention to the dimensions and pillars of sustainable development and not to take into the process of urban development of cities in different sectors, despite their impact on all economic, social, urban and environmental aspects. There are three main dimensions of sustainable development: growth, which means creating new employment opportunities, increasing production and development which includes upgrading the environment. Sustainable development also aims to improve and develop the urban environment, preserve existing resources. The sustainability of Communities are assessed through a set of different assessment tools, each of which has its own characteristic through the dimension that it reflects, whether social, economic or comprehensive and the ecological footprint will be based on a comprehensive ecological and urban dimension. Also, provides a clear criterion for assessing absorptive capacity to withstand and bypass and to allow for an assessment of the impacts of the use of natural resources on the innovative capacity of ecosystems.

This study deals with the mechanisms of developing the housing sector from the environmental perspective to achieve sustainable development through the study of both The system of housing as one of the basic sectors of urban development, sustainable development and environmental assessment, the ecological footprint as one of the tools of environmental assessment and the theoretical framework to assess the sustainability of the housing sector from the perspective of the environmental footprint and the case study of the urban model to determine the answers and disadvantages of urban development in the housing sector from the perspective of the environmental footprint. The mechanisms of development of the housing sector from the perspective of the environmental footprint through a set of recommendations to improve the advantages and maximize the use of them and the evasion of negatives and try to avoid them in order to seek the development of the housing sector.

Key words: Ecological Footprint – Environmental Assessment – Housing Footprint – Bio Capacity – Cities Sustainability.